# القواعد القانونية الضابطة لتقنيات الذكاء الإصطناعي

أستاذ التعليم العالي جيلالي شويرب

جامعة عمَّار ثليجي – الأغواط

djelloulchouireb1979@gmail.com

أستاذة مُحاضرة (أ) بهية بركات

جامعة عمَّار ثليجي – الأغواط

barkatbahia18@gmail.com

طالب دكتوراه عبد الرحمان زيرق

a-ziregue@cu-aflou.edu.dz

**مُلخص البحث :**

تُشكّل أنظمة الذكاء الإصطناعي أحدث التطورات في التكنولوجيا الحديثة، فالذكاء الإصطناعي أصبح اليوم واقعًا ملموسًا له العديد من التطبيقات التي تُحاكي الذكاء البشري، وتسعى قوانين عدَّة إلى إعطاء إهتمام خاص بهذه المسألة ودعمها مستقبلًا، وذلك لتعزيز دورها الإستراتيجي في المشاركة في بناء إقتصاد المعرفة والمعلومات.

ويكمن الهدف من هذا إلغاء الضوء على التحديات القانونية التي لها علاقة بإستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي ومدى إمكانية شخصنة الذكاء الإصطناعي التي تؤهله لإكتساب الحقوق وتحمّل الإلتزامات، فضلًا عن تحمله المسؤولية التي تقع عليه كونه وسيلة مستعملة رغم قدرتها على محاكاة الإنسان، وعدم تنظيمه من طرف التشريع.

**الكلمات المفتاحية:** الذكاء الإصطناعي، الشخصية القانونية، المعلومات، المسؤولية.

## Legal rules governing artificial intelligence technologies

**Professor of Higher Education Jalali Choueirb**

**Lecturer (A) Bahiya Barakat**

**PhD student Abdelrahman Zirq**

**Abstract :**

Artificial intelligence systems constitute the latest developments in modern technology. Artificial intelligence has today become a tangible reality with many applications that mimic human intelligence. Several laws seek to give special attention to this issue and support it in the future, in order to enhance its strategic role in participating in building the knowledge and information economy.

The aim of this is to shed light on the legal challenges related to the use of artificial intelligence systems and the extent of the possibility of personalizing artificial intelligence, which qualifies it to acquire rights and bear obligations, in addition to bearing the responsibility that falls on it as it is a used means despite its ability to imitate humans, and it is not regulated by legislation.

**Key Word:** artificial intelligence, legal personality, information, responsibility.

**المقدمة:**

لقد ظهرت في العصور الحديثة التي نعيشها تطوّرات عديدة ومتنوعة في جميع مجالات الحياة، وهذه التطورات تزداد تطوّرًا يومًا بعد يوم وبشكل سريع وكل هذه الأحداث بسبب التكنولوجيا العالمية، إلى ما يُسمَّى بالذكاء الإصطناعي.

والذكاء الإصطناعي قد أحدث نقلة نوعية ومُميَّزة في الدول المتطورة وساهم بنجاحها في الكثير من المجالات في مجال الطب والتعليم والتصنيع والإنتاج وغيرها، وهذا نظرً لتسهيلات التي تقدمها البرمجيات التي منحت هذه الدول توفير الجهد والوقت والوصول إلى أهدافهم ببساطة كبيرة.

ولعلَّ أبرز ما يميّز برامج الذكاء الإصطناعي عن غيرها من البرامج الأخرى هو قدرتها الفائقة على إتخذ القرار بإستقلالية دون الإشراف البشري المُباشر، فضلًا عن تمتعها بمهارات التسبيب والإستنباط والتكيّف مع البيئة المُحيطة، ونتيجة لهذه الخصائص، تلعب تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي دورًا حيويًا في تسريع الإنجاز وزيادة وتيرة الإنتاج من خلال قدرتها على إنتقاء أفضل الخيارات المتاحة والإستجابة للمتغيّرات بمرونة وسرعة عالية.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

- **كيف تكتسب أنظمة الذكاء الإصطناعي الشخصية القانونية؟ وماهي الآثار المترتبة عليها؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مبحثيّن:

- **المبحث الأوَّل:** الشخصنة القانونية لأنظمة الذكاء الإصطناعي.
- **المبحث الثَّاني:** الآثار القانونية الناجمة على إستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي.

**المبحث الأوَّل: الشخصنة القانونية لأنظمة الذكاء الإصطناعي:**

حيث نتناول من خلال هذا المبحث الإتجاه المُعارض لمنح الشخصية القانونية الإفتراضية لأنظمة الذكاء الإصطناعي (مطلب أوَّل)، ثمَّ نتطرّق إلى الإتجاه المؤيّد لمنح الشخصية القانونية الإفتراضية لأنظمة الذكاء الإصطناعي (مطلب ثانٍ).

**المطلب الأوَّل: الإتجاه المُعارض لمنح الشخصية القانونية الإفتراضية لأنظمة الذكاء الإصطناعي**

تُعارض أغلبية وجهت النظر للفقهاء ورجال القانون فكرة منح أنظمة الذكاء الإصطناعي الشخصية القانونية الإفتراضية كالأشخاص الإعتبارية، وذلك لإعتبارات كثيرة لعلَّ أهمها، عدم تطورها بالشكل الكافي الذي يجعلها ذلك تستحق ذلك، كما أنَّ الإنتفاع بها لا يتطلب بالضرورة منحها مراكز قانونية مُميَّزة، وبمنحها ذلك سيجد الإنسان الطبيعي نفسه في يوم من الأيام في مواجهة شخصيات قانونية إلكترونية غير حقيقية.[1]

ويُسبب أولئك وجهات نظرهم أيضًا بأنَّ منح الشخصية القانونية لهذه الأنظمة الذكية قد يترتب عنها إنحرافات خطيرة، تُؤدي إلى تنص مُصممي ومنتجي أو مالكي ومُستعملي هذه الأنظمة من مسؤوليتهم بعد إسنادها إلى هذه الأنظمة بذاتها، كما أنَّ ذلك يُشجعهم على عدم الحرص في تصنيعها وإستعمالها والحدّ من خطورتها طالما أنَّ القانون يُجنبهم المسؤولية عنها وعمَّا يصدر عنها من أضرار.

ويُضاف إلى هذه المُبررات كذلك أنَّ منح الشخصية القانونية الإفتراضية لهذه الأنظمة الذكية سينجم عنه صعوبات عدَّة منها صعوبة فصل خطأ نظام الذكاء الإصطناعي عن خطأ مُشغله أو

[1] باهة فاطمة، أنظمة الذكاء الإصطناعي وتحديات التأطير القانوني لشخصنتها، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، سنة 2023، ص ص 419 ، 420.

مالكه أو مصممه...إلخ، خاصَّة مع التطوّر الهائل الذي تتعرض له هذه الأنظمة لدرجة إمكانية التعلم الذاتي بصورة مُنفردة بشكل مُستقل عن مصممها أو مالكها، يُضاف إلى ذلك فإنَّ الوضع الحالي للتشريعات الوضعية عاجزة عن قبول أو الإعتراف بالروبوت كشخص قانوني.[1]

**المطلب الثَّاني: الإتجاه المؤيّد لمنح الشخصية القانونية الإفتراضية لأنظمة الذكاء الإصطناعي:**

تتجه بعض الأنظمة القانونية المُعاصرة إلى منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الإصطناعي، ومن أمثلة ذلك ما فعلته المملكة العربية السعودية الجنسية بمنحها للروبوت الآلي المعروف باسم صوفيا الذي ظهر في أواخر سنة 2017، مع جواز سفر خاص بها، وهو الذي يثير التساؤل حول الأساس القانوني المعتمد عليه لمنحها ذلك؟، وما النتائج المترتبة على ذلك؟ خاصَّة وأن الإسم والجنسية وجواز السفر من النتائج المترتبة قانونًا على إمتلاك الشخص الطبيعي للشخص القانونية.

وبرز إلى الوجود العديد من الإتجاهات التي تدعوا إلى ضرورة منح أنظمة الذكاء الإصطناعي الشخصية القانونية الإفتراضية، ذلك أنَّه وفقًا لأحكام القانون المدني المقارن فليس البشر هم الوحيدين في المجتمع الممنوحة لهم الشخصية القانونية إنَّما مُنحت كذلك حتَّى للشركات والجمعيات والأوقاف...إلخ.

وقد ظهرت بالفعل مؤخرًا حيلة قانونية جديدة تمهّد الطريق أمام الإعتراف لأنظمة الذكاء الإصطناعي بالشخصية القانونية الإفتراضية دون أيّ تشريع أو تعديل أو أحكام قضائية أو غيرها، حيث أثبت الباحث القانوني "شون باير" أنَّه يمكن لأيّ شخص أن يمنح شخصية قانونية لنظام حاسوب، وذلك من خلال جعله مُسيّطرًا على شركة ذات مسؤولية مدودة وفقًا لقانون الولايات المُتحدة، وإذا تمَّ التمسّك بهذه المناورة في المحاكم يكون لأنظمة الذكاء الإصطناعي القدرة على تملّك العقارات ورفع الدعاوى والتمتع بحريّة التعبير وغيرها من وسائل الحماية بموجب القانون.

وأكَّد إتجاه من الفقه الطبّي المختص بعلم الدماغ والأعصاب بأنَّ تقليد الذكاء الإصطناعي للمنهجية البشرية في التفكير وإتخاذ القرار يجعل من التفسير القانوني الحالي ضعيفًا وقاصرًا ويفتح المجال لفكرة الشخصية الإفتراضية في المستقبل.

وهو ما إتجه نحوه البرلمان الأوروبي بموجب القرار الصادر في 17 فيفري 2017 والذي تضمّن الإقتراح على المفوضية الأوروبية تبني قواعد للقانون المدني في مجال أنظمة الذكاء الإصطناعي ومحاولة منحها الخاصيّة القانونية الإفتراضية وإعتبارها أشخاص إلكترونية مسؤولية عن تعويض الأضرار التي تسببها للغير، بدلًا من التمسّك بمساءلة مصمميها أو مالكيها أو مستعمليها.[2] وهو ما طبقته بالفعل ولاية نيفادا الأمريكية من خلال إعترافها لأنظمة الذكاء الإصطناعي ببعض سلطات الشخص الإعتباري بطريقة ضمنية، وذلك من خلال إخضاعها لإجراءات القيد في سجل خاص تمَّ إنشاؤه لهذا الغرض، إضافةً إلى تخصيص ذمَّة مالية خاصَّة بالتأمين عليها والتعويض عن الأضرار التي تسببها للغير.

غير أنَّ هذا الأمر يمر حاليًا بالعديد من المراحل والتطورات، وهي كالتالي:

[1] أحمد علي حسن عثمان، إنعكاسات الذكاء الإصطناعي على القانون المدني، دراسة مُقارنة، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد 26، جوان 2021، ص ص 1559 ، 1960.

[2] أحمد علي حسن عثمان، المرجع السابق، ص 1958.

- نظرية النائب الإلكتروني: وهو عبارة عن نظام إلكتروني أيّ كيان غير إنساني يشير إلى نظام الذكاء الإصطناعي الذي يُعدّ نائب إجتماعي عن شخصية الإنسان، فيما يشير النائب الإنساني إلى الإنسان المالك أو المُشغّل لهذا النظام أو المُصنّع له أو المستعمل له.

- نظام الذكاء الإصطناعي كشخص قانوني إفتراضي غير مُميّز: ومن هنا يمكن تعريف نظام الذكاء الإصطناعي بإعتباره شخصًا قانونيًا غير مُميّز بأنَّه الآلة الذكيّة القادرة على المُحاكمة العقليّة القاصرة عن التصرّف بالأمور بالشكل الطبيعي، أيّ ضمن إطار ضعيف من الإدراك والحكم في معالجة المعلومات والوقائع، وأن تمَّ منحه شخصية غير المُميّز فتَصحُّ المسؤولية المدنية ضده، وهكذا يرتقي الروبوت من صفة الشيء إلى الشخص، إلَّا أنَّ هذا الشخص الإلكتروني غير المُميّز يبقى قاصرًا تمامًا عن أدنى مستوى من التصرفات، نظرً لضعف قدراه الذهنية، ويقع باطلًا الاتفاق على غير ذلك.

- نظام الذكاء الإلكتروني كشخص قانوني إفتراضي إلكتروني: وفقًا لهذا الرأي فإنَّ الشخص الإلكتروني هو كل روبوت يتخذ قرارات مستقلة بطريقة ذكية أو يتفاعل بطريقة مستقلة مع الغير، والروبوت في حقيقة الأمر هو آلة ذكاء اصطناعية في العالم المادي وعليه فالروبوت هو ذكاء إصطناعي غير ظاهر أو إفتراضي أين يمكن لذلك الذكاء أن يظهر إستقلاليته، وعليه يمكن للروبوت أن يحلّ محلّ الإنسان لإتمام مهام معيّنة حسب البرلمان الأوروبي.[1]

**المبحث الثَّاني: الآثار القانونية الناجمة على إستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي:**

بالرغم من الأهمية البالغة للذكاء الإصطناعي وإيجابياته التي ساهمت في العديد من المجالات وبإعتباره ذا قدرات عالية مثله مثل البشر أو أكثر إلَّا أنَّه قد ينجرّ عنه العديد من الأضرار، بما أنَّ له إمكانية إتخاذ القرارات بصفة منفردة والقيام ببعض المهام دون أيّ تدخّل من الإنسان بصفة ذاتية، فمن الممكن أن يحدث العديد من الأضرار والأخطاء وحتَّى إرتكاب الجرائم التي تقع ضمن المسؤولية المدنية والجزائية، ومنه نتطرّق إلى المسؤولية المدنية الناتجة عن أضرار الذكاء الإصطناعي وفقًا للقواعد العامَّة (مطلب أوَّل)، ثمَّ المسؤولية الجزائية الناتجة عن جرائم الذكاء الإصطناعي (مطلب ثانٍ).

**المطلب الأوَّل: المسؤولية المدنية الناتجة عن أضرار الذكاء الإصطناعي وفقًا للقواعد العامَّة:**

المسؤولية المدنية كما تُعرّف بأنَّها مسؤولية تقع على كل خطأ أو ضرر يسببه شخص طبيعي أو شخص معنوي وهي تختلف بإختلاف نوع الضرر فقد تكون مسؤولية تقصيرية أو مسؤولية عقدية، وبوصف الذكاء الإصطناعي له إمكانيات مثل ما يتمتّع بها العقل البشري قد يحدث أضرارًا وهذه الأضرار قد تكون إخلال عقدي ينجرّ عنه مسؤولية عقدية ومن الممكن أن يقوم بتصرفات ضارَّة توقعه في المسؤولية التقصيرية. وبالتالي فالمسؤولية العقدية كما هو متعارف عليه تقع في العقود المبرمة بين طرفيّن وهذه العقود تقوم على مجموعة من الشروط ففي حال أخلَّ أحد الأطراف بإلتزاماته في هذا العقد أو لم يقم بتنفيذ ما إشترط عليه يكون أمام مسؤولية العقدية ولأنَّ العقود تقوم على إلتزام أخد الأطراف بتحقيق نتيجة مثاله المقاول الذي يتولَّى أحد المشاريع يلتزم هنا بضمان تحقيق ذلك المشروع وفقًا للبنود المتفق عليها وهن لا يمكن إعتبار أنَّ إلتزامه هو مجرّد بذل العناية وإخلاله في هذا الشأن يجعله يقع في المسؤولية العقدية.

ففي مجال الذكاء الإصطناعي تقع العديد من الحالات المشابهة مثال في حال خالفَ الروبوت شروط منصوص عليها في العقد يكون للمشتري الحق في إلغاء العقد، وبالتالي تقوم المسؤولية

[1] باهة فاطمة، المرجع السابق، ص ص 421 – 425.

العقدية، وعدم مطابقة الذكاء الإصطناعي لبنود العقد يؤدي إلى تعويض المشتري، وبالتالي قد تقوم المسؤولية في مجال الذكاء الإصطناعي على أساس نظرية ضمان العيوب الخفية أو الإلتزام بتسليم منتج مطابق.[1]

يصعب تطبيق هذه المسؤولية على الذكاء الإصطناعي لأنَّها تبقى مجرّد آلة أو تطبيق يتم تسييرها من طرف صانعيها حتَّى وإن كانت تتمتّع بالعديد من المقوّمات التي تبيّن أنَّها ذات إستقلالية إلَّا أنَّه يتم برمجتها من صانعها فإذا إعتبارنا الذكاء الإصطناعي هو المسؤولية عن الأضرار أو الأخطاء هذا يعتبر فرصة لصانعيه ومستخدميه لتفادي تحمَّل هذه المسؤولية وبالتالي يصبح حق المتضرر ضائع.

أمَّا المسؤولية التقصيرية بما أنَّها مسؤولية بعيدة عن العقود فهي تنشأ نتيجة خطأ من طرف القائم بالضرر كما أنَّ قيامها لا يقع ولا يتم التعويض إلَّا إذا أثبت المضرور الخطأ والضرر والعلاقة السببية بينهما، وبالتالي من الضروري الإلتزام ببذل العناية لأنَّ التقصير في هذا الشأن ينجرُّ عنه قيام هذه المسؤولية، وهذه المسؤولية يمكن تطبيقها في حالة أيّ ضرر يقع نتيجة إستخدام الذكاء الإصطناعي، رغم أنَّه في الواقع من الصعب تطبيق أحكا المسؤولية التقصيري على الذكاء الإصطناعي كونه لا يزال ذو طبيعة خاصَّة لا تتمتع بالشخصية القانونية، وكما ذكرنا سابقًا كذلك بالرغم من تمتعه بالذكاء والقدرات الكافية على إتخاذ القرارات والتعلم وغيرها، إلَّا أنَّه من غير الممكن تعريضه لهذه المسؤولية بصفته مجرّد نظام يجهل جميع أركان هذه المسؤولية كما من الصعب أن يثبت عكس ذلك إلَّا إذا وقعت على مستخدمه أو صانعه.

**المطلب الثَّاني: المسؤولية الناتجة عن جرائم الذكاء الإصطناعي:**

رغم التطورات التي هي موجودة ولا تزال في طوّر تحسين الذكاء الإصطناعي لكن لم تُحدد طبيعته بعد، ممَّا يجعل إرتكابه لأيَّ ضرر للغير سواء أدَّى بإصابته أو وفاته موضع تساءل حول من يتحمَّل المسؤولية؟ لأنَّ من غير المتوقع سجن أو حبس الآلة.

فالجريمة قائمة على اركان وجب تحققها وهي الركن المادي المتمثّل في القيام بالضرر وركن معنوي وهي القصد الجنائي العام والخاص والركن الشرعي، بالنظر لهذه الأركان نستطيع القول أنَّ الذكاء الإصطناعي يصعب أن تقع عليه هذه المسؤولية فالركن المادي يمكن حدوثه بالفعل بخطأ من الذكاء الإصطناعي، والركن المعنوي لا يمكن توقّع حدوثه بإعتبار أنَّ الذكاء الإصطناعي لا يتمتّع بالشخصية القانونية، وبالتالي لا يتمتع بالإرادة كون هذا الركن يقوم على إتجاه الإرادة نحوَ إرتكاب الجريدة بقصد، وعلى غرار الشخصية القانونية من غير المعقول أن يرتكب الذكاء الإصطناعي جريمة قتل سبق الإصرار والترصّد، وإن أُعتبر شخصًا معنويًا، أمَّا الركن الشرعي لم ينص نصّ عن العقوبات الجزائية المقررة للذكاء الإصطناعي، ومنه لا يمكن أن تقع عليه هذه المسؤولية، وبالتالي فإنَّه قد تقع المسؤولية الجزائية على صانع الذكاء الإصطناعي أو مستخدمه إذا تمَّ إثبات علاقتهم بالجريمة.[2]

**الخاتمة:** وفي الأخير فإنَّ التطور التكنولوجي جعل من العالم أكثر إستخدامًا للكثير من التقنيات والبرامج المتطوّرة، حيث أنَّ إقتصاد الدول وإعتبارها من الدول المتقدمة أصبح يُقاس بعدد الإختراعات والإبتكارات، وكذا إستغلالها للوصول لأهدافهم.

[1] حسانين محمد إبراهيم إبراهيم، الذكاء الإصطناعي والمسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقه، دراسة تحليلية تأصيلية، مجلة قانونية متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية ص ص 202 ، 204.

[2] ضيف الله زينب، بن داود إبراهيم، الذكاء الإصطناعي والقانون، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد 02، العدد 03، ص ص 378 ، 379.

كذلك يمكن القول بأنَّ مشاريع الذكاء الإصطناعي في تطوّر مستمر بينما تبقى البيئة القانونية المنظمة لهذه التقنية الحديثة تسري بوتيرة بطيئة لاسيما فيما يخص المسؤولية المدنية، إذْ يتسبب الذكاء الإصطناعي بِبُعديّه المادي والمعنوي في حالات كثيرة بإلحاق الضرر بالغير الأمر الذي يوجب تحديد المسؤول عن ذلك من خلال العودة إلى القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية، إلَّا الطبيعة الخاصَّة للذكاء الإصطناعي خلقت صعوبات جعلت من هذه النظم قاصرة وعاجزة عن إستعياب المسألة، ومنه نُشير إلى أهم النتائج المتوصّل إليها:

- وجود جدال فقهي كبير حول الإعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الإصطناعي.
- وجود الذكاء الإصطناعي في مجالات قانونية عديدة كالمجال القضائي والمجال الجنائي ومجال المُحاماة.
- عدم وجود نصوص قانونية تُنظم مسؤولية الذكاء الإصطناعي عند حدوث أيّ خطأ أو ضرر.
- إنَّ الذكاء الإصطناعي مُحتكر لجميع المجالات ممَّا تظهر سيطرته على كافَّة الأعمال.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإقتراحات والحلول التالية:

- ضرورة الإستفادة من الخبرات الأجنبية التي قطعت شوطًا كبيرًا في ميدان إستخدام الذكاء الإصطناعي وما واجهته من إشكالات وكيّف تصدّت لها.
- تعديل أحكام المسؤولية المدنية بما يتناسب مع طبيعة الذكاء الإصطناعي من خلال إصدار تشريع ينظم المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الإصطناعي.
- تطبيق أحكام مسؤولية حارس الأشياء يبدو النظام القانوني الأقرب لإستيعاب أضرار تقنيات الذكاء الإصطناعي.
- ضرورة تكثيف الدراسات البحثية على الانشغالات القانوينة التي يطرحها الذكاء الإصطناعي إستعدادًا لمواجهتها مستقبلًا، نظرًا للتطورات المتلاحقة لهذه التقنية التي توحي بأنَّها ستغدو جزءً لا يتجزَّأ من حياتنا.

**قائمة المراجع:**


1- أحمد علي حسن عثمان، إنعكاسات الذكاء الإصطناعي على القانون المدني، دراسة مُقارنة، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد 26، جوان 2021.
2- باهة فاطمة، أنظمة الذكاء الإصطناعي وتحديات التأطير القانوني لشخصنتها، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، سنة 2023.
3- حسانين محمد إبراهيم إبراهيم، الذكاء الإصطناعي والمسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقه، دراسة تحليلية تأصيلية، مجلة قانونية متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية.
4- ضيف الله زينب، بن داود إبراهيم، الذكاء الإصطناعي والقانون، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد 02، العدد 03.